المجلة الصباح
العدد 2065 - السنة السابعة
الإثنين 28 ربيع الأول 1436 - الموافق 19 يناير 2015
Monday 19 january 2015 - No.2065 - 7th Year

«الهلال الأحمر» توزع مساعدات على 900 أسرة سورية في الأردن

الأردن- «كونا»: وزعت جمعية الهلال الاحمر الكويتي مساعدات عينية على 900 اسرة من اللاجئين السوريين بمحافظة (عجلون) شمالي الأردن أمس في اطار حملتها المتواصلة لدعم السوريين المقيمين بالمملكة.

وقال رئيس الفريق الميداني للجمعية عبدالله الناصر في تصريح لـ «كونا» ان «متطوعي الجمعية وزعوا المساعدات العينية التي تشمل البطانيات والفرش والمواد الغذائية والصحية على 900 اسرة سورية في محافظة عجلون».

واكد الناصر اهمية هذه المساعدات التي تسهم الى حد كبير في سد احتياجات اللاجئين بتأمين بعض المستلزمات الاساسية لاسيما في محافظات شمال الاردن التي تشهد درجات حرارة متدنية في اطار الحملة الانسانية لإغاثة وتأمين الاحتياجات الملحة للاجئين التي تنظمها جمعية الهلال الاحمر الكويتي وتتواصل في مختلف محافظات الاردن منذ ايام عدة.

باعتبار أن قواعده تمثل تراثاً إنسانياً حضت عليه الرسالات السماوية

الصانع: «العدل» التزمت منهجاً يعكس رغبة الكويت بتعزيز القانون الإنساني

الصانع متحدثا في مؤتمر القضاة

جانب من الحضور

قال وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان وزارة العدل التزمت منهجا يعكس الرغبة الحقيقية للبلاد وعلى رأسها سمو امير البلاد لتعزيز اهمية القانون الدولي الانساني باعتبار ان قواعده في مضمونها تمثل تراثا انسانيا حضت عليه الرسالات السماوية.

جاء ذلك في كلمة القاها الوزير الصانع امس في افتتاح مؤتمر الدورة الاقليمية الـ6 للقضاة واعضاء النيابة العامة العرب في مجال القانون الدولي الانساني بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر والذي يستمر 4 ايام.

واضاف الصانع الذي يترأس مجلس ادارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ان واقع المجتمع الدولي وما يمر به من صراعات «يحتم علينا ضرورة الاهتمام بقواعد القانون الدولي الانساني سواء فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاع المسلح والممتلكات الثقافية او بتقييد حق اختيار الاساليب والوسائل المستخدمة في القتال وقواعد معاملة الاسرى».

واشار الى ان اتفاقية جنيف خولت الدول مسؤولية ادراج احكام هذ القانون في برامج التعليم العسكرية والمدنية

■ الأوضاع العالمية وما تمر به من صراعات يحتم علينا ضرورة الاهتمام بقواعد القانون الدولي

■ الوزارة تعمل على ترسيخ قواعد وأحكام القانون من خلال إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون

ومن ثم بات من المهم وضع البرامج التدريبية وترتيب الاجراءات اللازمة لنشر ثقافة القانون وتعميق الوعي بقواعده واحكامه كي لا تطغى الضرورات الحربية على الشواغل الانسانية.

وذكر ان مؤتمر الدورة الاقليمية يأتي من منطلق الاهتمام المتواصل لوزارة العدل ممثلة في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بوصفه المركز الاقليمي للقانون الدولي الانساني بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سبيل تعزيز نشر ثقافة هذا القانون وتطوير قدرات وكفاءة الفئات المخاطبة به رجال القضاء في هذا الموضوع الحيوي الهام.

ولفت الى ان على هذا النهج تواصل الوزارة العمل على ترسيخ قواعد واحكام هذا القانون اذ هي بصدد انشاء اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الانساني لتقوم بمتابعة تطبيقاته واجراء الدراسات والابحاث المتعلقة بهذا الشان.

واكد ان هذا المؤتمر الاقليمي الـ6 يعد احد قطوف هذا التعاون البناء حتى يصبح القانون الدولي الانساني اكثر فاعلية والزام واحتراما وتطبيقا وان نغرس في النفوس مفاهيمه.

من جهته قال مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عادل العيسى في كلمته ان هذه الدورة تعد امتدادا لما بذله المعهد بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سبيل نشر ثقافة احكام وقواعد القانون الدولي الانساني.

واضاف العيسى الى ان معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على ايمان راسخ انه في سبيل تفعيل آليات تطبيق هذه القواعد لابد من تعميق الوعي بثقافة هذا القانون وتوسيع نطاق المستفيدين منها وهو ما حرص عليه المعهد دوما بإصدار موضوعات القانون في عدة اصدارات مستقلة تضيء كل منها جانبا من جوانبه العديدة.

من جانبه قال المفوض الاقليمي للجنة الدولية للصليب الاحمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي جيرار بتريتييه في كلمة مماثلة ان اللجنة تواصل تكريس جهودها للعمل الوقائي والتوعية بجوانب القانون الدولي الانساني من خلال تدريسه وتدريب الدوائر المعنية حول آليات تطبيقه بما في ذلك القضاة والمدعون العامون.

واوضح بتريتييه ان نشر القانون الدولي الانساني هو اداة الوقاية الاولية التي اوجدتها اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949 والبرتوكولان الاضافيان لعام 1977 ضمن وسائل اخرى وضعت لضمان احترام احكام هذا القانون والتي صادقت الكويت على هذه المعاهدات عام 1967 وعام 1985 على التوالي.

واشار الى ان برنامج الدورة سيناقش القانون الدولي الانساني ومصادره الرئيسية ونطاق تطبيقه والفرق بينه وبين قانون حقوق الانسان وكذلك الاحكام المتعلقة بأساليب الحرب وسير الاعمال العدائية وعن الفئات المحمية تحديدا بموجب القانون الدولي الانساني.

وسيقام على هامش المؤتمر عدد من جلسات يقتصر حضورها على ممثلي القضاة والنيابة العامة بالكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية وعدد من الأكاديميين والقانونيين الدوليين المتخصصين في القانون الدولي الانساني والمنظمات المعنية بحقوق الانسان الى جانب ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لعدم ملاءمة مبانيه للاشتراطات الصحية المعتمدة وعمليات الذبح

الوزير الكندري يصدر قراراً وزارياً بهدم المسلخ المركزي بالعاصمة

عيسى الكندري

■ القرار الوزاري يأتي استنادا إلى المسؤولية الدستورية والقانونية وحفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين

أصدر وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري قرارا وزاريا يقضي باغلاق المسلخ المركزي في محافظة العاصمة وإيقاف العمل فورا في جميع صالاته الخمس اعتبارا من يوم أمس تمهيدا لهدمه بالكامل.

وقالت البلدية في بيان صحافي أمس ان القرار الوزاري الذي حمل الرقم (30/2015) ينص على البدء في اجراءات هدم جميع صالات المسلخ إلى جانب اتخاذ ما يلزم نحو التنسيق وتحويل عمليات الذبح إلى مواقع ذبح أخرى بما لا يخل في تلبية حاجة المواطنين والمقيمين.

واضاف البيان ان هذا القرار الوزاري يأتي استنادا إلى المسؤولية الدستورية والقانونية وحفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وضرورة بذل أقصى درجات الحرص والعناية للوقاية من الأمراض التي تفتك بصحة الأفراد.

واوضح ان القرار جاء بعد الاطلاع على الدستور وخاصة المادة (15) منه وعلى كتاب الهيئة العامة لشؤون البيئة المؤرخ في 18 نوفمبر الماضي وعلى محضر الاجتماع الذي عقد بتاريخ الخامس من يناير الجاري والتي تفيد جميعها بعدم ملاءمة مباني المسلخ للاشتراطات الصحية المعتمدة وعمليات الذبح.

هدم مسلخ العاصمة

عليهم مراجعة جهة العمل مباشرةً

«الخدمة المدنية» يرشح «1162» للعمل لدى الجهات الحكومية

نهلة بن ناجي

■ بن ناجي: مستمرون في تلقي الاحتياجات الوظيفية بهدف إصدار دفعات جديدة من المرشحين

أعلنت نهلا بن ناجي - الوكيل المساعد للشئون القانونية - أسماء (1162) مواطنا ومواطنة كدفعة جديدة من المرشحين للعمل في الجهات الحكومية من المتقدمين لدى الديوان والراغبين بالعمل بوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة من المسجلين بقوائم التوظيف لدى الديوان خلال فترات التوظيف السابقة.

وأوضحت بن ناجي - أن ديوان الخدمة المدنية مستمر في تلقي الاحتياجات الوظيفية من قبل الجهات الحكومية بهدف إصدار دفعات جديدة من المرشحين ويأتي ذلك في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية ولا سيما في تزويد الديوان بالاحتياجات الوظيفية من التخصصات التي تتناسب وطبيعة عمل كل جهة حكومية موضحاً بأن دفعة اليوم « امس » من المرشحين جاءت من مختلف التخصصات ووفقاً لاحتياجات الجهات الطالبة.

و طالبت بن ناجي المرشحين في الدفعة الحالية مراجعة جهة العمل التي رشحوا لها مباشرةً (دون الضرورة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية) وذلك إعتبارا من تاريخ (2015/1/21م) و الذى يصادف يوم الأربعاء مصطحبين معهم المستندات التالية : أصل + صورة عن البطاقة المدنية وأصل + صورة عن الشهادة الدراسية وأصل + صورة عن شهادة الميلاد وصورة عن الجنسية.

وعدد (4) صور شخصية(4 x6)

و نوهت بن ناجي بانه في إطار حرص ديوان الخدمة المدنية على رعاية ذوى الحالات الخاصة (ذوى الإحتياجات الخاصة ، أبناء وزوجات الأسرى والمفقودين وأبناء وأرامل الشهداء) المرشحين للعمل لدى الجهات الحكومية ولديهم إستفسارات بشأن الترشيح أو إستكمال إجراءات تعيينهم فإنه يسر إدارة الأختيار إستقبالهم أو الرد على إستفساراتهم.

«السكنية» وزعت بطاقات الاحتياط للدفعة 11 من قسائم غرب عبدالله المبارك

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح امس بتوزيع بطاقات الاحتياط لدخول القرعة على الدفعه الحادية عشر من القسائم الحكومية في مشروع غرب عبدالله المبارك والتي تشتمل على (390) قسيمة بمساحة 400م2.

هذا وتؤكد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بان صباح يوم الخميس الموافق 2015/3/5 في تمام الساعة التاسعة صباحا سيكون موعدا لإجراء القرعة على هذه القسائم في مسرح المؤسسة بجنوب السرة.

ويقع مشروع غرب عبدالله المبارك على طريق الدائري السابع مقابل ضاحية عبدالله المبارك من الجهه الغربيه وتبلغ مساحة المشروع(899,30) هكتارحيث يتضمن المشروع عدد (5196) قسيمة تبلغ مساحة القسيمه 400)) م2.

من جهتها حرصت المؤسسه بان يتضمن المشروع أحدث المباني العامه والتي تغطي كافة الخدمات وتواكب متطلبات الوزارات الخدمية وفق أحدث التصاميم لتوفير الخدمات المتكامله للسكان حيث يشمل على (مدارس بأنواعها - مراكز صحية - مساجد مراكزضاحية - مباني للخدمات الاجتماعية كمراكز الشباب والفتيات موقع لتنمية الأسرة - صالات اجتماعية متعددة الأغراض) بالاضافة الى خدمات (البنية التحتية - طرق رئيسية وفرعية - محطات تحويل كهربائيه).

حملات متعددة شنتها خلال النصف الأول من يناير الجاري

البلدية: إزالة 32 مخيماً و20 غرفة كيربي من بر المطلاع

رفع السيارات المهملة

إزالة غرف الكيربي المخالفة

■ الشريدة: لا تهاون في المحافظة على النظافة العامة وتطبيق الأنظمة والقوانين على المتجاوزين

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن إزالة عدد من التجاوزات والمخالفات من منطقة بر المطلاع ومنطقتي امغرة وحراج السيارات بمحافظة الجهراء وذلك خلال الحملات التي نفذتها إدارة الخدمات العامة بالبلدية بالتعاون مع فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة خلال النصف الأول من شهر يناير الجاري وشملت المخيمات وغرف الكيربي والسيارات المهملة مشيرة إلا أن هذه الحملات تأتي في سياق التوجيهات التي أطلقتها الإدارة العليا بالبلدية لتطبيق الأنظمة والقوانين على المخالفين في مختلف المحافظات وتوجيه جهود الأجهزة الرقابية المختلفة للمحافظة على المنظر العام.

من جهته أكد مدير إدارة الخدمات العامة ببلدية الكويت أحمد الشريدة في تصريح صحفي أن الحملات الميدانية التي تم نظمتها الإدارة بالتعاون مع فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الجهراء أسفرت عن إزالة 32 مخيم و20غرفة كيربي مخالفة من منطقة المخيمات ببر المطلاع فيما أسفرت الحملات التي تم تنظيمها وإستهدفت منطقة أمغرة وحراج السيارات بالجهراء عن رفع 200 درب من المخلفات ودربين من الإطارات إلى جانب رفع 8 سيارات مهملة وإيداعها بموقع حجز السيارات بمنطقة امغرة.

وأوضح أن هذه الحملات التي نفذتها الإدارة بإشراف المفتش حمد الجراح تأتي في سياق المحافظة على النظافة والعامة وتطبيق الأنظمة القوانين على المتجاوزين مشيرا إلى أنها ستشمل جميع مجالات العمل المتصلة بجهاز البلدية لاسيما وأن الجهود سيتم تكثيفها على مختلف الأصعدة في ظل ما يتم رصده من مخالفات وتجاوزات بالتعاون مع مختلف الأجهزة الرقابية.

ودعت إدارة العلاقات العامة بالبلدية الجمهور الكريم بعدم التردد بالإتصال على خط البلدية الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة وخلال العطلات الرسمية لإستقبال مختلف الشكاوي والإستفسارات التي تقع ضمن إختصاصات بلدية الكويت لإتخاذ اللازم بشأنها بأقصى سرعة ممكنة إلى جانب إبلاغ الشاكي بما تم إتخاذه من إجراءات.